الجلسة الثانية والستون بعد المائتين

- **التاريخ:** الثلاثاء فاتح ذي القعدة 1422 (2002/01/15)
- **الرئاسة:** السيد مصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت:** 30 دقيقة ابتداء من الساعة الخامسة إلا ربعا مساء.
- **جدول الأعمال :**

- خطاب الختم.

- برقية مرفوعة إلى جلالة الملك

السيد المصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين :

❖❖❖

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الوزير الأول،

السيدة والسادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين،

يختتم مجلس المستشارين خلال هذه الجلسة أعمال الدورة الأولى منالسنة التشريعية الخامسة، آملين أن تكون جهودنا المبذولة، قد ساهمت في المزيد من تعميق الحوار حول القضايا المطروحة، وأن تكون نتائجها تستجيب لما يتعين علينا أن نقوم به خدمة للصالح العام.

ولا بد لنا ونحن نختتم أعمالنا، لنتأهب لمرحة قادمة حافلة بالعطاء، أن نعيد تقييم هذا الجهد الذي أصبح واقعا ملموسا، ونستجلي مدى نجاعته وجدواه، وأن نستشرف في ضوء ذلك خطوات وآفاق المستقبل، خاصة إذا علمنا أن التحديات المفروضة على هذه المؤسسة كثيرة ومتباينة. فقد كان ميلادها نتيجة إجماع وطني متفرد، وها نحن اليوم رئاسة ومكتبا وفرقا ولجنا وأعضاء نقود مسيرتها اليومية بالإسهام والمشاركة والمبادرة والحوار. وتبقى علينا مسؤولية الحفاظ على نصاعة ورجاحة الفكر الذي أنشأها، والإجماع الذي واكبها، والرعاية السامية الواعية بمتطلبات العصر ومستلزماته، التي يجسدها الفكر الديمقراطي الحداثي المستنير لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره. إنها تحديات يومية ورهانات متواصلة تشحذ فينا العزائم كل يوم من أجل المزيد من العمل والإنجاز.

إننا، أيها السيدات والسادة، نعيش اليوم في مغرب جديد: مغرب الحماس الفياض بمبادرات الخلق والإنجاز، مغرب يجب أن تتضافر فيه كافة جهود القوى الحية من أجل توطيد مكانته الدولية وإثراء إمكاناته الفكرية والإقتصادية، وصيانة مقدساته وتعزيز مؤسساته الدستورية وترسيخ وحدته، ودفع مكائد خصومه وتقوية مواقع إشعاعه العربي والإسلامي والإفريقي، وتأصيل أسلوب العمل الذي ينهجه في المحيط الجهوي والدولي.

وإننا لسعداء بأن تكون الديمقراطية في بلادنا قطعت أشواطا هامة ومتقدمة، بأن فسحت المجال أمام مشاركة واسعة في الإسهام البرلماني عبر شرائح اجتماعية مختلفة، ومكنت مجلسنا من الإنخراط في المشهد المؤسساتي كأحد رموز الديمقراطية وصروحها ورافدا للعطاء والإبتكار والحوار.

إن مجلسنا يمثل الخصوصية المغربية المتجلية في التمثيل الترابي الذي يجسد الديمقراطية المحلية والتمثيل الاقتصادي الذي يشكل القوة المنتجة والتمثيل الإجتماعي بما يعكسه من نبض الطبقة العاملة المكافحة كل يوم وتطلعاتها نحو الغد الأفضل. إن التفافنا في مؤسسة واحدة هو -لعمري- التفاف حول كبريات قضايا الأمة. فلنكن في مستوى هذه المسؤولية التي إن نحن أخللنا برسالتنا المقدسة نحون قد عطلنا حركية التقدم المنشود لوطننا، وإن نحن قدمنا التضحيات المطلوبة وقمنا بالعمل المتسم بالإرادة الخلاقة والإبداع المتواصل نكون بذلك قد أدينا الأمانة التي نحن مطوقون بها خدمة للوطن والمواطنين.

إن الحديث المتواصل والنقد المواكب لعمل هذه المؤسسة هو جزء من حوافزنا نحو الأفضل، فلا بد أن تتسم أعمالنا في غمرة هذا النقاش بالإحساس بالثقة في النفس والإلتزام الواعي بالرسالة التاريخية التي تقع على هذا المجلس ضرورة النهوض بها.

إنكم تعلمون، أيها الإخوة، أن النظام البرلماني الجديد يستجيب لكافة الشروط التي أدت إلى ميلاده في العديد من دول

العالم والتي تتلخص في الانخراط في مسلسل اللامركزية. وهذا ما يقتضي شرعية التمثيل على المستوى المركزي، ويعتبر نظام الثنائية المؤهل الوحيد لتكييف هذه الضرورة الأساسية مع حقائق العالم المعاصر، إضافة إلى كونه يعكس تعميق دولة الحق والقانون ويضفي الخصوصية الوطنية على مستوى التمثيل، كما أنه يبلور مفهوما جديدا لتوازن السلط ويحسن الإنتاج التشريعي.

ولا شك أن هذا النظام وما يعكسه من غنى وتنوع سيعزز دور البرلمان المغربي ويوسع من دائرة المراقبة الموضوعية لأعمال الحكومة. وإنني لمتفائل بتنامي الوعي الجماعي لدينا لاستثمار طاقاتنا وتجديدها باستمرار، وتسخيرها نحو البناء والإصلاح.

وفي الخطاب الملكي الذي تفضل به صاحب الجلالة نصره الله بمناسبة الإعلان عن الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى السيد الوزير الأول في موضوع التدبير اللامتمركز للإستثمار، ينابيع كثيرة للإهتداء، في ظل عال متسارع الخطى، أضحت فيه القضايا الإقتصادية تتصدر كافة الاهتمامات. لقد شكل هذا الخطاب السامي قوة معنوية لهذا المجلس ودعوة للإنخراط الجدي والوطني في الاسهام لتحقيق أهدافها الغالية، وحري بمضامني الرسالة الملكية السامية أن تنير لممارستنا البرلمانية أقوم السبل، وتتيح لها مجالات للعمل ترابيا ومهنيا واجتماعيا بما تجسمه، على صعيد البعد الإقتصادي لمفهوم السلطة وترسيخ اللامركزية والجهوية في نطاق عمليات الإستثمار، من ثورة حقيقية ستقود المغرب الأمن بقيادة عاهله الكريم بإذن الله نحو المزيد من تحقيق المكاسب في البناء والإنماء.

ولي اليقين بأن الطاقات الخلاقة والمتمرسة التي يحفل بها هذا المجلس ستتشبع بروح الرسالة الملكية ومقاصدها انطلاقا من المقتضيات المهمة المتضمنة بها وبالتي أرادها جلالته بأن تكون كما قال حفظه الله: بمثابة تعليمات للحكومة والولاة، وبمنزلة توجهيات سامية للبرلمان والجماعات المحلية والفاعلين الإقتصاديين.

وإن تعاوننا هنا ليدعونا للعمل بما تقتضيه المرحلة من تفان في القيام بالواجب ونكران الذات وتعميق الحوار المسؤول بين هذا المجلس وبين حكومة صاحب الجلالة نصره الله، هذا الحوار الذي يجب علينا أن نعمل معا على تعتين وتعميق محتواه بأقصى ما يمكن من التفاهم المتبادل والتركيز على القضايا المهمة.

السيد الوزير الأول،

السيدة والسادة والوزراء،

حضرات السادة المستشارون المحترمون،

لقد سجل مجلسنا على صعيد الإنتاج التشريعي حصيلة لا بأس بها، فإذا كان القانون المالي قد استأثر بالحصة الوافرة من جهود أعضائه بعد أن شمل النقاش، إضافة إلى المشروع ومقتضياته، دراسة الجوانب المتعلقة بسياسة الحكومة في مختلف القطاعات الحيوية ببلادنا، فإن المجلس قد تمكن من المصادقة على أحد عشر نصا قانونيا همت موضوعات لها ارتباط بقانون المالية، كقانون إحداث صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والإجتماعية كمؤسسة عمومية تساهم في دعم المشاريع التنموية ببلادنا، وقانون تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص الذي أضاف بعض الشركات إلى لائحة المؤسسات المزمع خوصصتها كشركة التبغ والشركة الجديدة للمطابع المتحدة، إضافة إلى مشاريع لها طابع اجتماعي تهم نظام التقاعد وتضمن المساواة بين جميع شوائح الموظفين المتقاعدين المدنيين والعسكريين، وكذا القانون المتعلق بحوادث الشغل الذي انصبت التعديلات في شأنه على إلتزامية التنصيص على مقادير التعويضات في عقود التأمين بالنسبة للمشغلين الخاضعين لنظام الضمان الإجتماعي وتعميمها على أجراء المؤسسات العمومية، والمشروع المتعلق بكفالة الأطفال المهملين وحمايتهم، وقانون يتعلق بالتعليم العتيق واستفادته من النظم التربوية الحديثة، إضافة إلى مشاريع أخرى تتعلق بتخليق حياتنا الإدارية والمالية وتضمن حسن استعمال وصرف المال العام وتحديد الجهة المسؤولة في الدعاوي المتعلقة بالنزاعات الجبائية المتضمنة في قانون المسطرة المدنية، والقانون المتعلق بإحداث المكتب الوطني للكهرباء، كما صادق المجلس على مقترح قانون يتعلق بنظام الضمان الإجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن عددا من النصوص التشريعية التي لا زالت قيد الدرس في اللجن الدائمة قد بلغت مرحلتها النهائية وهي كثيرة ومتنوعة وستعرض إما في الدولة الاستثنائية المرتقبة، إذا تضمنها جدول الأعمال، أو ستعرض في مستهل الدورة القادمة بحول الله.

أما بالنسبة لمدونة الشغل التي تعد إحدى الإهتمامات المركزية، فستواصل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان خلال هذا

الأسبوع دراستها لها آملين أن يسترسل الحوار والنقاش حولها لتضاف إلى مكاسبنا التشريعية التي سنعتز بها في أقرب الآجال.

وبموازاة هذا العمل التشريعي، واكبت اللجن الدائمة بدورها نشاط الحكومة عبر دراستها لبعض القضايا الحيوية، والتي تصدرتها قضية وحدتنا الترابية وكذا التطورات التي شهدتها العلاقات المغربية الإسبانية، وانعكاسات أحداث ١١ شتنبر وعواقبها على جميع الأصعدة، ومواضيع تتعلق بالإجراءات والتدابير المتخذة لتهييء الموسم الفلاحي الحالي. بالإضافة إلى تدارس قضايا تهم قطاع النقل والملاحة الجوية.

وفي مجال المراقبة الأسبوعية عبر الأسئلة الشفهية، فقد سجلت هذه الدورة الإجابة عن 20 سؤالا آنيا و 135 سؤالا عاديا تناولت في موضوعاتها القضايا الطارئة والملحة التي تصدرت مختلف جلسات هذه الدورة، إضافة إلى العدد الوفير من الأسئلة الأخرى حول القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. كما أن طلبات الإحاطة شملت هي الأخرى العديد من الجلسات، بل كانت تصل في بعض الأحيان إلى طلب واحد لكل فريق أو أكثر، مما ينم عن حيوية إضافية لهذا المجلس في مواكبته للقضايا والمستجدات الوطنية.

وعلى الرغم من هذه الحركية فإن موضوع الأسئلة يظل من الموضوعات التي يجب أن تنكب أجهزة المجلس على تنظيمها وعقلنتها، وأن تتضافر جهود الجميع بغية الوصول إلى أداء أكثر نجاعة وفعالية في ممارسة حقوقنا الدستورية.

ولا ينبغي أن تفوتني الفرصة هنا دون التنويه بشروع اللجنة التي شكلها المجلس للبحث والتقصي حول أوضاع الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي في ممارسة مهامها بعد انتخاب رئيسها وتوزيع المهام بين أعضائها. وإن آمالنا لكبيرة في أن تتوفق هذه اللجنة خلال المدة المحددة في أداء المهمة المنوطة بها.

في خضم الأحداث العالمية والوطنية تجتاز بلادنا مرحلة دقيقة على أكثر من صعيد، متحدية بنجاح مختلف الصعوبات والإكراهات ومتحملة الأعباء الجسام في ظل ظروف اقتادية عالمية صعبة، وقد استطاع المغرب بفضل السياسة الحكيمة لعاهله الكريم ورصانة نهجه وأسلوبه أن يوالي جهوده بخطوات رزينة ورائدة، وأن يظهر للعالم تمسكه بالمثل والقيم الإنسانية الرفيعة وقدرته على اتخاذ المواقف الصائبة إزاء تطورات الأحداث الدولية. وقد كان المغرب سباقا إلى إدانة الإرهاب والعمليات الانتحارية التي أودت بحياة العديد من الأبرياء في مدينتي نيويورك وواشنطن، إيمانا منه بأن الإسلام بعيد كل البعد عن ممارسات شاذة من هذا القبيل.

كما أصدر مكتب المجلس بيانا بهذه المناسبة أعرب من خلاله عن تضامنه مع الشعب الأمريكي الصديق وعائلات الضحايا الأبرياء.

وفي غمرة هذه الأحداث المؤلمة برزت إلى الواجهة رغبة عالمية في إيجاد حلسريع دائم وعادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي أكدتها تصريحات المسؤولين في كل بقاع العالم. وكنا نأمل أن تواكب هذه الرغبة الدولية إجراءات عملية وملموسة في اتجاه صيانة الحق العربي وعودة الأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات، ولكننا، مع الأسف الشديد، أصبنا من جديد بخيبة أمل كبيرة جراء السلوك الإجرامي والعدواني الذي يطبع سياسة حكام إسرائيل التي اتخذت كل الذرائع الوهمية من أجل تقويض مسيرة السلام، ولتواصل عمليات التقتيل والإبادة والاستيطان في حق الشعب الفلسطيني المجاهد. والأكيد أن العالم اليوم مدعو وبكل إلحاح ليتحمل مسؤوليته التاريخية، فاستئصال جذور العنف والعنف المضاد في هذه المنطقة من العالم رهين بإلزام إسرائيل بتطبيق الاتفاقات والإلتزامات المعلنة والأعراف بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وإعرابا من هذا المجلس عن مشاعر تضامنه مع الشعب الفلسطيني في محنته، فقد سبق لمجلسنا أن عقد جلسة خاصة وأصدر بيانا بهذا الصدد يضم فيه صوته إلى صوت حكومة صاحب الجلالة نصره الله في نصرة مسيرة الكفاح التحرري الفلسطيني.

أيها الحضور الكريم،

في سياق المستجدات والأحداث التي تموج في محيطنا الجهوي، بزغت إلى الوجود من جديد الرغبة التي راودتنا وتراود أجيال اليوم في خلق تجمع مغاربي متماسك، قادر على كسب الرهان في عالم تغلب عليه التكتلات الكبرى وروح المنافسة، فبادر البرلمان المغربي إلى احتضان الدورة السادسة للمجلس المغاربي التي عكست من خلال اجتماعات لجنها المتخصصة وجمعها العام ورغبة ممثلي الجماهير المغاربية في إعادة الروح لهذا الاتحاد وتفعيل

هياكله، وشاركت الوفود بحماس خلاق وعلقت كبير أملها على هذا الإتجاه في تحقيق آمال شعوبها في التنمية والتقدم والازدهار. وبنفس الحماس نؤكد اليوم على أهمية هذا الصرح المغاربي، ملفتين الانتباه أن ما كان سببا في تعطيل مسيرته يعود إلى ما يظبع المواقف الرسمية لجبارتنا من معاكسة للوحدة الترابية من خلال محاولاتهم المتكررة لنسف عمل هيئة الأمم المتحدة وعرقلة مخططاتنا.

وتجسيدا لانتمائه الإفريقي، وسعيا منه إلى تفعيل دور المملكة المغربية في المساهمة في إيجاد أفضل المقاربات لحل أكبر المعضلات الاجتماعية التي تعرفها القارة السمراء، احتضن مجلسنا قبيل هذه الدورة الاجتماع الجهوي الإفريقي للمنتدى البرلماني الدولي حول السكن الذي كان مناسبة سانحة انخرطت فيها فعاليات هذا المجلس، والمتمرسة في الحقل الاجتماعي والجماعي، لتبلور عبر بيان أطلق عليه اسم إعلان الرباط، جملة من الأفكار والسياسات الكفيلة بمساعدة الحكومات الإفريقية على وضع استراتيجيات وطنية قادرة على استيعاب الظاهرة السكنية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئة وفق منظور يتوخى أولا وقبل كل شيء احترام الكرامة الإنسانية.

وشكلت العلاقات المغربية الإسبانية جانبا من اهتمام مجلسنا، وهو يتابع آفاقها غير اجتماع اللجنة المختصة ولجسات الأسئلة الشفهية، وكل ما يمكن التأكيد عليه بهذا الخصوص هو قدم وعمق وتشعب العلاقات البشرية والاقتصادية والثقافية التي ترتبط المغرب بإسبانيا، هذه العلاقات التي شهدت فترات مد وجزر وفصولا من تأثير المتبادل عبر مراحل كثيرة من التاريخ، والتي تحتم اليوم بأن يظل الحوار موصولا لمعالجة القضايا المطروحة وهذا يستدعي من أصدقائنا الإسبان إعادة تقييم مواقفهم ومقارباتهم لقضايا ومصالح المغرب المصيرية والحيوية، ولا شك أن الشعبين الإسباني استطاعا دوما أن يتجاوزا الخلافات مهما عظمت، وسيظل بإمكانهما ذلك في حال توفر النية الصادقة والرغبة في استمرار هذه العلاقات ودوامها.

وفي سياق هذه الأحداث المتعددة الجوانب بادر مكتب مجلس المستشارين إلى الدعوة إلى عقد ندوة حول الدبلوماسية البرلمانية خلال الشهر القادم بتعاون مع مجلس الشيوخ الفرنسي، إسهاما من مجلسنا في النقاش حول قضايا عالمية أصبحت أكثر راهنية في وقتنا الحاضر: كحوار الحضارات ونشر ثقافة السلام التي شكلت محاور رئيسية في الدورة الثالثة والخمسين لهيئة الأمم المتحدة، وتفعيل دور ديبلوماسيتنا في بعدها الإقتصادي والإنساني. كما سيكون المجلس على موعد مع الملتقى الثاني لمجالس الشيوخ والغرف المماثلة لها في إفريقيا والعالم العربي الذي سيحتضنه مجلس المستشارين خلال الأسبوع الأول من شهر أبريل القادم، وسيكون فرصة للمزيد من تعميق تجربتنا والإفادة من الخبرة الإفريقية والعربية في الممارسة البرلمانية بشكل عام.

حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أختتم كلمتي هاته، أود أن أؤكد على أهمية المراحل المقبلة لعملنا حيث ينتظرنا استكمال النصوص التشريعية المتبقاة بالدراسة والمصادقة، والاستعداد لما سيحال علينا من نصوص جديدة في الأسابع القادمة، وكلنا يقين بأن المصلحة الوطنية العليا ستظل شعار هذا المجلس، وعلى أساسها تقوم كل جهوده. ويسعدني بهذه المناسبة أن أشكر باسمكم جميعا السيد الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة وأخص بالذكر السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الذي ظل، رغم ظروفه الصحية، عافاه الله، متتبعا لأعمالنا ومقدما جميل العون في حسن تنسيقه بين المجلس والحكومة.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء المكتب، وإلى السادة رؤساء اللجن الدائمة وكافة أعضاء المجلس على روح الجدية التي اتسمت بها أعمالنا خلال هذه الدورة. كما أتقدم بخالص التقدير إلى كافة وسائل الإعلام وإلى السادة أطر وموظفي المجلس الذين برهنوا على الدوام عن تفانيهم في أداء الواجب.

وفقنا الله إلى المزيد من الخير والعمل والعطاء تحت القيادة الرشيد لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أعطي الكلمة للسيد الأمين ليتلو علينا البرقية الموجهة إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة اختتام هذه الدورة فليتفضل السيد الأمين.

السيد حميد كوسكوس أمين المجلس :

شكرا السيد الرئيس،

برقية مرفوعة إلى الجناب الشريف أسماه الله.

إلى حضرة أمير المؤمنين، صاحب الجلالة، الملك محمد السادس أعز الله أمره وخلد في الصالحات ذكره.

يشرفني، والدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة تختتم أعمالها، أن أرفع إلى السدة العالية بالله والمحفوفة برعايته ورضاه، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن سائر أعضاء مجلس المستشارين، أسمى آيات الإخلاص والولاء وأعمق مشاعر التعلق والوفاء لعرشكم المجيد الذي صنع أمجاد هذا الوطن، ورصع صفحات تاريخه بالمفاخر الخالدة والمكارم التليدة، معاهدين الله أن نظل جنودا معبئين بواجد الاهتداء بتوجيهاتكم الرائدة وحكمتكم المستمدة مما درج عليه أسلافكم الميامين من تمسك بالقيم الروحية والحضارية الأصيلة لهذه الأمة التي تشكل أغنى رصيد وأغلى زاد يعز بهما المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها.

مولاي صاحب الجلالة،

لقد حباكم الله بالفوز المبين والنصر المكين وأنتم تذرعون الخطي على نهج والدكم جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه الذي حقق لرعاياه الأوفياء ما صبوا إليه من التطلعات وما تاقوا إليه من الطموحات.

فها أنتم تواصلون وضع اللبنات وترسيخ الأسس لبناء المغرب القوي الذي ستتوفر له بعون الله أسباب المناعة والتحصين والإشعاع النافذ. وها أنتم ترسمون معالم الارتقاء بالمسلسل الديمقراطي وضمان الحريات وكفالة حقوق الإنسان وتدعيم المؤسسات. وها أنتم، حفظكم الله، تسعون إلى تعميق الوعي بالأهمية القصوى التي ينطوي عليها التنوع الثقافي والفكري الذي تزخر به بلادنا، وهي تواجه مختلف أوجه التحديات التي يحفل بها عالم اليوم.

وفي نفس السياق، لقد أبيتم يا مولاي إلا أن تفتحوا آفاقا جديدة واعدة لنمو مجالات الاستثمار والإنتاج والانتعاش الإقتصادي، وكفيلة بوضع قطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية على السكة السليمة والمسار الصحيح، وكان لخطابكم السامي ورسالتكم الصائبة ليوم الأربعاء ٩ يناير الجاري الصدى الواسع والأثر البعيد لدى مختلف القوى الحية في البلاد وكافة الفاعلين والمنتجين وعموم المواطنين، إذ رأوا في التدابير السديدة التي اتخذتموها لتخليص مبادرات من النكبات التي تعترضها وتحريك عجلة الإنتاج بما يتضمن لها الفاعلية اللازمة، ثورة حقيقية وانطلاقة مظفرة نحو المستقبل الحافل بالعطاء والمتميز بالازدهار المنشود.

إننا نحن أعضاء مجلس المستشارين نبارك كل الخطوات الرائدة التي تؤشرون بها، يا مولاي، لبلورة المفهوم الجديد للسلطة والمضمون المتجدد للتنمية الذي ينبثق من صلب التفكير الحداثي المسؤول الذي لايفرط في الجذور ولا يقصي الثوابت، ويلتزم بالرؤية الطموحة الواعية بمستلزمات التجديد والابتكار ومواكبة تيرة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يعرفه القرن الجديد.

ولا يفوتنا يا مولاي، في هذا المجلس الذي أكد حضوره وأثبت حسن أدائه للمهام المنوطة به في المنظومة المؤسساتية الوطنية، أن نعرب لجلالتكم عن استمرارنا في جهودنا الدؤوبة والتواقة إلى خدمة قضايا البلاد، وعلى رأسها قضية استكمال وحدتنا الترابية. ونغتنم هذه المناسبة لنترحم على الأرواح الطاهرة للشهداء الذين سقطوا في ميادين الوغى دفاعا عن كرامة الوطن ودفاعا عن سيادته ووحدة ترابه، معلنين عن بقائنا صفا واحدا وراء جلالتكم حتى تحققوا للمغرب أعلى مدارج قوته ووحدته وتقدمه ورخائه.

حفظ الله سيدنا المنصور بالله بما حفظ به السبع المثاني وأقر عينه بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد وجميع أفراد العائدة الملكية الشريفة.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

وحرر بالرباط يوم الثلاثاء 30 شوال 1422 الموافق لـ 15 يناير 2002.

خديم الأعتاب الشريفة مصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين.

وشكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الأمين، شكرا للسيد الوزير الأول والسادة الوزراء ولجميع أعضاء المجلس المحترمين وللحضور الكريم.

ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشة